**التنظيمات الادارية و العسكرية في عهد مدحت باشا في بغداد**

 استند مدحت باشا الى قانون الولايات العثماني الصادر عام 1864م لتنظم ادارة البلاد، فعرف العراق لاول مرة في العصر الحديث تنظيما محكماً ارتبطت بواسطته انحاء العراق كافة بمراكز ادارية رئيسة هي النواحي ، التي ترتبط بدورها بمراكز اعلى هي الاقضية ، التي ترتبط بالسناجق (الالوية) التي تشكل تنظيمات اوسع هي الولايات ، فأرسى بذلك دعائم الادارة الحديثة الاولى في العراق ورغم ان تنظيم البلاد جرى على اساس وجود ثلاث ولايات هي بغداد والموصل والبصرة فان الاجراءات الادارية الجديدة كانت كفيلة بخلق ادارة مركزية منظمة يكون مركزها بغداد وتتولى الاشراف على شؤون القطر بأجمعه . كما تقرر تشكيل مجالس محلية شبه منتخبة في كل وحدة ادارية فكان مجلس الولاية يتألف من الوالي رئيسا وعدد من الاعضاء بعضهم من الاهالي والبعض الاخر من كبار الموظفين التنفيذيين ، و اوجدت مثل هذه المجالس ايضا على المستويات الالوية والاقضية والنواحي والقرى وقد بقيت هذه المجالس تمارس اعمالها وخاصة مجلس ولاية بغداد حتى الاحتلال البريطاني(1914-1918) وبانسحاب الموظفين الرسميين منه نتيجة لانهيار الدولة العثمانية اصبح هذا المجلس نواة لما عرف فيما بعد بمجلس الوزراء العراقي، وفي الوقت نفسه تشكلت بموجب القانون مجالس بلدية في كل مدينة ضمت عددا من الموظفين والفنيين والاهالي المنتخبين فكان ذلك اول انشاء لنظام البلديات في تاريخ العراق الحديث.

 لا حظ مدحت باشا ان القيام بالاصلاحات المطلوبة من دون حكومة قوية يسندها جيش يعتمد عليه عند اللزوم غير ممكن، ولاحظ ان اكثرية الجيش النظامي ليسوا عراقيين، على الرغم من ان هذا الجيش لك يكن يخلو من المتطوعين المحليين ، فأن اكثرية افراده كانوا من غير العراقيين، كما كان جميع ضباطه من الاجانب، وهم يودون الرجوع الى اوطانهم ، فاراد تبديل العناصر غير العراقية بالعراقيين، ليحس السكان بشعور الولاء نحو الجيش، وليكون بالمستطاع تلافي النقص في عدد الجنود الذين كانوا لا يمكثون الا مدة قصيرة في العراق ويسارعون بالعودة الى اوطانهم في الاناظول، ولهذا السبب باشر مدحت باشا بتطبيق نظام التجنيد الاجباري وقد حالفه النجاح في عدد من المدن العراقية، لكنه باء بالفشل في منطقة الفرات الاوسط، اذ رفض افراد العشائر بشدة كل محاولة ترمي الى جعلهم جنوداً في جيش الحكومة،وقد نشبت ثورة عرفت باسم ثورة (الدغارة) استمرت مدة شهرين ووجهت ضد مشروع التجنيد ونظام الضرائب، ووقعت اثنائها اصطدامات عدة بين العشائر وجيش الحكومة وذهب نتيجتها الاف القتلى من الطرفين،ولكنها انتهت بتفوق الجيش، وبأعدام عدد من الشيوخ العشائر الثائرة،وقد قام مدحت باشا باجراء عسكري اخر ضد تمرد وغارات عشيرة شمر الجربا،وهذه القبيلة كانت مسيطرة على منطقة الحدود بين سوريا والعراق، وكذلك على طرق الممتد من تكريت الى الموصل ، ولم يكن باستطاعة قافلة ان تمر بأراضي شمر دون دفع ضريبة معينة الى شيوخها تسمى(الخوة)، وقد نشب قتال بين شمر وجيش الحكومة انتهى بالقبض على الشيخ عبد الكريم شيخ شمر ومحاكمته واعدامه في الموصل ،وقد حل مكانه في المشيخة القبيلة اخوه فرحان الذي تصالح مع الحكومة وصار يتسلم منها راتباً شهرياً. اما عشيرة المنتفك فقد استطاع مدحت باشا حل مشكلتها دون اللجوء الى عمليات حربية،اذ شجع شيوخها من ال السعدون على تفويض اراضي عشيرتهم والتزام الضرائب الميري، فارتبط ال السعدون منذ ذلك الحين بالحكومة وصاروا اداة لتنفيذ سياسة الحكومة في النتفك.كما طبق مدحت باشا نظام القرعة في اختيار المكلفين بالخدمة العسكرية ولكنه تجنب تطبيقها بين القبائل خشية اثارة شكوكها بنوايا الحكومة مفضلاً ان يتم التجنيد بين سكان المدن والفئات المستقرة حولها، ولم يتردد في استخدام القوة في حمل السكان على قبول فكرة التجنيد هذه، وهكذا تأسس نظام التجنيد وفي خلال ثلاث سنوات تضاعف عدد افراد الجيش وصار مؤلفا من :16 كتيبة مشاة، وكتيبتين من الخيالة، وكتيبة من المدفعية، يبلغ عددها نحو 12.00 فرد.

 اولت الحكومة خدمات الجيش الاخرى عناية خاصة فتم انشاء معمل للنسيج لانتاج البزات الرسمية للجند ، والخيام، ومعمل للطحين بغية تهيئة الخبز لافراد الجيش.واعدت ثكنات للجيش وورش لالاته، وعدة معامل لصناعة البارود. ولتجهيز هذه الجيش بالضباط العراقيين تم تأسيس اول مدرسة رشدية عسكرية في بغداد، ليجتازها الطلاب
قبل دراستهم في الاعدادية العسكرية، ثم الانتماء الى المدرسة الحربية في اسطنبول، وبهذا مهد السبل امام العراقيين لتبوء الرتب والمناصب العسكرية العالية في الجيش العثماني. كما الغى تنظيمات باشي بوزوق ، واحل محلها الضبطية لحماية الامن الداخلي، ومنح لهم رواتب ومع مرور الوقت حلت الشرطة والجندرمة محل الضبطية فاصبح جهاز الشرطة مسؤولا عن الامن الداخلي، وعهد الى الجندرمة (الدرك) حفظ الامن في الخارج المدن وفي الارياف، وقد زاد عدد المنتسين الى الشرطة من (800)الى(2400)من الخيالة و 4000. كما وضع خطة عسكرية للدفاع عن العراق ضد تعديات ايران، وقد حاول مدحت باشا ان يحل مشكلات الحدود مع الحكومة الايرانية، فانتهز فرصة زيادة ناصر الدين شاه للعراق عام 1871، وعرض عليه القضايا التي تثير المشكلات على الحدود، ولكن حكومة الشاه رفضت التعاون في حل تلك المشكلات، لذلك وضع مدحت باشا خطة لمنع الشقاة الايرانيين من الاغارة على القرى والعشائر العراقية، ونهب الاموال، والفتك بالمسالمين وقرر اعداد فوج من المتطوعين المدربين (المغاوير) على ان تدفه اليهم رواتب مجزية، وبناء سلسلة من القلاع والابراج المتقاربة على طول الحدود العراقية- الايرانية من كلعنبر في السليمانية ،الى خانقين، وان يكون الاتصال ممكنا بين هذه القلاع ، وامداد كل قلعة بيم 8-10 من هؤلاء المتطوعين.ثم اراد بناء سلسلة اخرى من القلاع داخل الاراضي العراقية ، تضم قواعد اوسع واحكم ، وان كانت اقل عددا، وتضم كل قلعة بين 40-50 متطوعا، تدعمهم مجموعة مختارة من الفرسان المدربين ، على ان تكون قوات الخط الثاني دائما على اتم استعداد لدعم حامية اية قلعة من الخط الاول عند تعرضه للخطر . ومن اصلاحات مدحت باشا في المجال العسكري انشاءه دار الصناعة البحرية( الترسانة) ، وقد قدم الرحالة الامريكي فوك في اثناء زيارته للعراق عام 1874 وصفا لها، اذ يذكر انه زار دار الصناعة البحرية (الترسانة)، وحل صنع واصلاح المكائن ، ومحل المسبك ، فوجد هناك ستين رجلا يعملون تحت رئاسة مهندس انكليزي، وكانت جميع المكائن مجلوبة من اوربا ولكن العمال جميعهم عراقيون ويقول فوك ان الملاحظ اعطاه قسما من اعمالهم، فلم يجد في ذلك فرقا بينها وبين تلك القطع المصنوعة في اوربا. وفي دار الصناعة البحرية شاهد مركبين حديديين، صناعا في كلايد وارسلا قطعا الى العراق ويجري ضم القطع الى بعضها، والمركبان جاهران للحركة يبلغ طول الواحد منهما 110قدم ، وهما مسطحا القعر ، ومصفحان بصفائح الفولاذ، ومجهزان بمكائن قوية ومن المتوقع ان لا يغطس منهما في الماء سوى قدم واحد والمقصود استعمالهما في اعالي الفرات.